SOCPA
الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

تعميم هام وعاجل

الموضوع: متطلبات الهيئة العامة للزكاة والدخل من الجهات والهيئات والمؤسسات الحكومية

الاخوة/ المحاسبون القانونيون المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

تلقت الهيئة تعميم معالي وزير المالية رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم ٩٩١٠٥ وتاريخ ١٤٣٧/١٠/١٢هـ المتضمن الاشارة الى الامر السامي رقم (٧٠٢٧) وتاريخ ١٤٣٤/٢/٢٤هـ القاضي بالزام كافة الوزارات والمصالح الحكومية بالتعاون مع الهيئة العامة للزكاة والدخل لتمكينها من تحصيل مستحقاتها والى الامر السامي رقم (١٦١٤٥) وتاريخ ١٤٣٧/٤/١هـ المتضمن التأكيد على جميع الجهات الحكومية والشركات التي تساهم فيها الدولة والهيئات المهنية بالتعاون مع الهيئة بما يخدم رفع كفاءة وفاعلية جباية الزكاة الشرعية وتوجيهها الى مصارفها المعتبرة وكذلك تحصيل الضرائب وتوجيهها الى الخزينة العامة، وارفق معاليه مذكرة تتضمن قائمة بمتطلبات الهيئة العامة للزكاة والدخل للتقيد بها.

وجاء ضمن المتطلبات المذكورة إيقاف الخدمات عن المكلفين غير المتعاونين مع الهيئة العامة للزكاة والدخل عند ورود خطابات من الهيئة بطلب إيقاف تلك الخدمات لحين تقديم شهادة من الهيئة سارية المفعول تثبت إنهاء مواقفهم الزكوية أو الضريبية.

لذا نأمل الاحاطة.

وتقبلوا خالص تحياتي ،،

الأمين العام

د. أحمد بن عبدالله المغامس

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
SOCPA
الرقم : صادر/17266/2016
التاريخ : 1438/02/14
الموافق : 14/11/2016
17266

وزارة المالية - الشؤون الإدارية/مركز الاتصالات الإدارية-الصادر العام
رقم الصادر: ٩٩١٠٥
تاريخه: ١٤٣٧/١٠/١٢
المرفقات: ٩+cd

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الهيئة العامة للزكاة والدخل
GENERAL AUTHORITY FOR ZAKAT & TAX
(١٨٥)
الإدارة العامة للبرامج والمتابعة

تعميم

لجميع الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة

معالي وزير التجارة والاستثمار سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى الأمر السامي الكريم رقم (٧٠٢٧) وتاريخ ١٤٣٤/٢/٢٤هـ والمعمم على كافة الوزارات والمصالح الحكومية القاضي بإلزامها بالتعاون مع الهيئة العامة للزكاة والدخل لتمكينها من تحصيل مستحقاتها (مرفق صورة) ، وإلى الأمر السامي الكريم رقم (١٦١٤٥) وتاريخ ١٤٣٧/٤/١هـ والمتضمن التأكيد على جميع الجهات الحكومية ، والشركات التي تساهم فيها الدولة ، والهيئات المهنية ، بالتعاون مع الهيئة بما يخدم رفع كفاءة وفاعلية جباية الزكاة الشرعية وتوجيهها إلى مصارفها المعتبرة ، وكذلك تحصيل الضرائب وتوجيهها إلى الخزينة العامة (مرفق صورة).

وحيث أن تعاون الجهات الحكومية والشركات التي تساهم فيها الدولة ، والهيئات المهنية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل من الدعائم الاساسية التي تعتمد عليها الهيئة في تحصيل مستحقاتها على أكمل وجه.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الهيئة العامة للزكاة والدخل
GENERAL AUTHORITY FOR ZAKAT & TAX
(١٨٥)
الإدارة العامة للبرامج والمتابعة

الرقم:
التاريخ:
المرفقات:
الموضوع:

لذا نرفق لمعاليكم مذكرة تتضمن قائمة بمتطلبات الهيئة العامة للزكاة والدخل والتي ستسهم في رفع كفاءة وفعالية أدائها لمهامها، نأمل التفضل بإبلاغها للجهات المختصة لديكم للتقيد بما يخصها منها.

شاكراً تعاون معاليكم لما فيه الصالح العام.

وتقبلوا معاليكم تحياتي وتقديري ،،،

المفتي

إبراهيم بن عبد العزيز العساف

وزير المالية - رئيس مجلس إدارة الهيئة

وزارة التجارة والاستثمار
Ministry of Commerce and Investment
مكتب الوزير
وارد رقم: ٨١٤٧
تاريخه: ١٤٣٧/١٠/٢٠
المرفقات: (CD-١)(لغة-٢)
info@mci.gov.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الهيئة العامة للزكاة والدخل
GENERAL AUTHORITY FOR ZAKAT & TAX

الرقم:
التاريخ:
المرفقات:
الموضوع:

(١٨٥)

متطلبات الهيئة العامة للزكاة والدخل من الجهات والهيئات والمؤسسات الحكومية لتمكينها من أداء مهامها على الوجه الأكمل وفقاً لما أكدت عليه الاوامر السامية رقم ٧٠٢٧ وتاريخ ١٤٣٤/٠٢/٢٤هـ ورقم ١٦١٤٥ وتاريخ ١٤٣٧/٠٤/٠١هـ

١. إعتبار شهادة الهيئة العامة للزكاة والدخل أحد المسوغات الأساسية التي يتوقف عليها تحديد أو نقل أو شطب كافة التراخيص والسجلات التي تصدر من قبلكم.

٢. عدم صرف أية مستحقات مالية للمؤسسات والشركات الوطنية والأجنبية المتعاقدة معكم إلا بإحضار شهادة من الهيئة سارية المفعول تجيز ذلك.

٣. إعتبار شهادة الهيئة العامة للزكاة والدخل أحد المسوغات الأساسية التي يتوقف عليها فسح الاستيرادات من السلع ذات الطبيعة الخاصة التي تتطلب عملية استيراد ها صدور موافقة من قبلكم.

٤. إيقاف الخدمات عن المكلفين غير المتعاونين مع الهيئة العامة للزكاة والدخل عند ورود خطابات من الهيئة بطلب إيقاف تلك الخدمات لحين تقديم شهادة من الهيئة سارية المفعول تثبت إنهاء مواقفهم الزكوية أو الضريبية.

٥. تزويد الهيئة العامة للزكاة والدخل ببيانات ومعلومات التراخيص المصدرة لأول مرة والمجددة والمعدلة والمنقولة والمشطوبة ، وذلك بصفة دورية على وسائط إلكترونية وفقاً للصيغة المحملة على القرص المدمج المرفق ، وذلك لحين الانتهاء من تفعيل الربط الإلكتروني معكم بشكل كامل.

٦. تزويد الهيئة العامة للزكاة والدخل بمعلومات عن العقود التي تبرمها الجهة مع اي شخص من القطاع الخاص ، بالإضافة إلى أي تعديلات قد تطرأ على تلك العقود ، وذلك على وسائط الكرتونية وفقاً للصيغة المحملة على القرص المدمج المرفق ، خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع العقد استناداً للمادة (٦١) من النظام الضريبي والمادة (٥٨) من لائحته التنفيذية.

٧. استقطاع الضريبة على المبالغ التي يتم دفعها لجهات غير مقيمة وتوريدها للهيئة طبقاً لأحكام المادة (٦٨) من النظام الضريبي والمادة (٦٣) من لائحته التنفيذية ، مع تأكيدنا على أن مدراء الادارات المالية ومدراء إدارات المشاريع في المصالح الحكومية مسؤولين نظاماً عن إخطار الهيئة العامة للزكاة والدخل بالمعلومات المطلوبة عن العقود في الموعد المحدد نظاماً بالإضافة إلى مسؤوليتهم التضامنية مع المكلف عن

الضريبة المتوجبة عليه أو أي غرامات تترتب على الاخلال بهذا الالتزام ، مع ضرورة تزويد الهيئة ببيانات هؤلاء المسئولين والتي تتضمن الإسم الرباعي ، رقم الهوية الوطنية ، البيانات الوظيفية لدى الجهة ، بينات الاتصال (رقم الهاتف الثابت ، رقم الجوال ، رقم الفاكس ، عنوان البريد الإلكتروني) مع تحديث البيانات أولاً بأول في حال تغير الشخص المسئول ، على أن يتم إرسال هذه البيانات على البريد الإلكتروني المخصص لخدمة الجهات الحكومية لدى الهيئة gov.support@dzit.gov.sa .

٨. العمل على سرعة إنهاء الربط الإلكتروني مع الهيئة العامة للزكاة والدخل لتتمكن الهيئة من الحصول (آلياً) على المعلومات والبيانات الفورية اللازمة لمحاسبة المكلفين وتحصيل المستحقات المتوجبة عليهم نظاماً وفقاً لما قضى به قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٢) وتاريخ ١٤٣١/٧/١٦هـ.

وفي حال وجود أي استفسار بهذا الشأن يتم إرساله على البريد الإلكتروني المخصص لخدمة الجهات الحكومية المشار إليه أعلاه ، مع تضمينه ببيانات الاتصال الخاصة بمرسل الاستفسار ، أو الاتصال بالأستاذ/ عبدالرحمن بن ظافر الغامدي (مدير إدارة التحصيل بالإدارة العامة للبرامج والمتابعة) على الجوال (٠٥٣١٣٣٣٨١٥)،

أو الهاتف (٠١١٤٣٤٩٧١٥) ، أو البريد الإلكتروني ghamdiad@dzit.gov.sa ، وفيما يخص الربط الإلكتروني الاتصال بالأستاذ/ سلمان الهدباني (مدير إدارة التعاملات الإلكترونية) على الجوال رقم (٠٥٥٤٤٠٩٩٢٧) ، أو الهاتف (٠١١٤٣٤٩٥٩١) ، أو البريد الإلكتروني hadbanish@dzit.gov.sa .

الديوان الملكي

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الصادر : ٧٠٢٧
تاريخ الصادر : ١٤٣٤/٠٣/٢٤
المرفقات :

المملكة العربية السعودية
الديوان الملكي
(٠٦١)
الأوامر السامية

برقية

(تعميم)

صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
نسخة لمجلس الشورى
نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية

وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد :-

اطلعنا على كتاب معالي الأمين العام لمجلس الوزراء رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٤٣٤/٢/١٢هـ، المشار فيه إلى برقية وزارة المالية رقم ١١٥٢٤ بتاريخ ١٤٣١/١١/٩هـ، المتضمنة رأي مصلحة الزكاة والدخل حيال ما ورد في قرار مجلس الشورى رقم (٣٧/٧٨) بتاريخ ١٤٣١/٧/١٥هـ، المتخذ بشأن التقرير السنوي للمصلحة للعام المالي (١٤٢٧/١٤٢٨هـ)، وما أوضحه معاليه من أن هيئة الخبراء بمجلس الوزراء درست الموضوع بمشاركة مندوبين من الجهات ذات العلاقة، وأعد المجتمعون المحضر رقم (٧٢) بتاريخ ١٤٣٢/٢/٢٧هـ، الذي تضمن مرئيات المصلحة حيال ما ورد في قرار مجلس الشورى سالف الذكر على النحو التالي: -

أولاً: بالنسبة إلى ما ورد في البند (أولاً) من قرار مجلس الشورى، المتضمن إلزام الجهات الحكومية بالتعاون مع مصلحة الزكاة والدخل لتمكينها من تحصيل مستحقاتها، تنفيذاً لما ورد في المادة (الرابعة والأربعين) من النظام الأساسي للحكم التي تؤكد على تعاون قطاعات الدولة وأجهزتها في أداء وظائفها، وما ورد في البند (ثانياً) من قرار مجلس الشورى، المتضمن إلزام المؤسسات التجارية التي يزيد رأسمالها على خمسمائة ألف ريال بتقديم حسابات نظامية للمصلحة، فإن مشروع نظام جباية الزكاة (في الأنشطة التجارية والمهنية) المرفوع إلى مجلس الوزراء قد تضمن أحكاماً تحقق المطلوب لما ورد في هذين البندين.

ثانياً: بالنسبة إلى ما ورد في البند (ثالثاً) من قرار مجلس الشورى، المتضمن تحويل المصلحة إلى هيئة حكومية مستقلة عن وزارة المالية، فإن المصلحة تعتبر جهة مستقلة لها ميزانية خاصة، إلاّ أن وضعها كجهاز إيرادي يحتم ارتباطها بوزير المالية، علماً بأنه سبق أن أصدر مجلس الشورى قراره رقم (٦٤/٩٦) بتاريخ ١٤٣٠/١/١٤هـ، ونصت الفقرة (الأولى) منه على " إعادة هيكلة مصلحة الزكاة والدخل، بما يمكنها من

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الديوان الملكي
(٠٦١)

الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

الأوامر السامية — ﴿ برقية ﴾

استقطاب الكفاءات والحفاظ عليها، ويحقق لها أداء مهامها على الوجه المطلوب". والعمل جار على دراسة البدائل والآليات المناسبة لتطوير وإعادة الهيكلة للمصلحة، وسيرفع عن نتائج تلك الدراسة حال انتهائها، ورأى المجتمعون كفاية الإيضاحات الواردة في مرئيات المصلحة ومناسبتها، وأن مجلس الوزراء اطلع على الموضوع خلال جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٣٤/٢/١١هـ ونظر في قرار مجلس الشورى المنوه عنه، واطلع على المحضر المعد في هيئة الخبراء سالف الذكر، وعلى توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء المتخذة بهذا الصدد، وقد أحاط المجلس علماً بما ورد في قرار مجلس الشورى وما أبدي بشأنه، ورأى الموافقة على ما توصلت إليه اللجنة المكونة في هيئة الخبراء بمحضرها المشار إليه، كما أكد مجلس الوزراء ضرورة إلزام الجهات الحكومية بالتعاون مع مصلحة الزكاة والدخل لتمكينها من تحصيل مستحقاتها تنفيذاً لما ورد في المادة (الرابعة والأربعين) من النظام الأساسي للحكم.

ولموافقتنا على ذلك، نرغب إليكم إكمال ما يلزم بموجبه.،،،

عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
رئيس مجلس الوزراء

مصلحة الزكاة والدخل ZAKAT & INCOME TAX
وارد مكتب المدير العام
المعاملة : ١٤٣٤/١/٩٣
بتاريخ : ٣٠-٢-١٤٣٤هـ
فقرات : ٣لفة
بواسطة : المدير العام

مكتب الورد
الرقم
التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة المالية
مكتب الوزير

(٢٧٩)

وزارة المالية - مكتب الوزير/وحدة الصادر
رقم الصادر: ٢٦٢٤
تاريخه: ١٤٣٧/٠٤/٠٣
المرفقات:

٧٠٠١٤١٩٢١٢

الموضوع : بشأن التأكيد على جميع الجهات الحكومية والشركات بالتعاون مع مصلحة الزكاة والدخل .

معالي نائب الرئيس والعضو المنتدب للصندوق السعودي للتنمية
معالي مدير عام الجمارك
سعادة مدير عام مصلحة الزكاة والدخل
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :-

نبعث لكم طيّه نسخة من الأمر السامي التعميمي رقم ١٦١٤٥ وتاريخ ١٤٣٧/٤/١هـ القاضي بالموافقة على ما أوصى به مجلس الشؤون الإقتصادية والتنمية بشأن توجهات ورؤى مصلحة الزكاة والدخل والمتضمن التأكيد على جميع الجهات الحكومية ، والشركات التي تساهم فيها الدولة ، والهيئات المهنية كالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والهيئة السعودية للمهندسين والهيئة السعودية للمحامين ، بالتعاون مع المصلحة بما يخدم رفع كفاءة وفاعلية جباية الزكاة الشرعية وتوجيهها إلى مصارفها المعتبرة ، وكذلك تحصيل الضرائب وتوجيهها إلى الخزينة العامة .

نأمل الإحاطة وإكمال اللازم بموجبه .. ولكم تحياتنا ،،،

إبراهيم بن عبدالعزيز العسّاف
وزير المالية

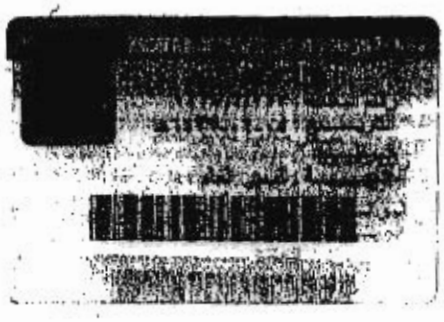

الديوان الملكي

رقم الصادر : ١٦١٤٥
تاريخ الصادر : ١٤٣٧/٠٤/٠١
المرفقات :

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الديوان الملكي

الأوامر السامية ﴿ برقية ﴾

(تعميم)

صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب
رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية
نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية وعلى كل جهة إبلاغ
الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

اطلعنا على كتاب معالي الأمين العام لمجلس الوزراء رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٤٣٧/٣/٦هـ المرفق به العرض المقدم من سمو رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية المتضمن أن المجلس ناقش توجهات ورؤى مصلحة الزكاة والدخل، وأوصى بعدد من التوصيات منها: التأكيد على جميع الجهات الحكومية، والشركات التي تسامم فيها الدولة، والهيئات المهنية كالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والهيئة السعودية للمهندسين والهيئة السعودية للمحامين، بالتعاون مع المصلحة بما يخدم رفع كفاءة وفاعلية جباية الزكاة الشرعية وتوجيهها إلى مصارفها المعتبرة، وكذلك تحصيل الضرائب وتوجيهها إلى الخزينة العامة.

ولموافقتنا على ما أوصى به مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.. نرغب إليكم إكمال ما يلزم بموجبه.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
رئيس مجلس الوزراء

وزارة المالية - مكتب معالي/وحدة الوارد
رقم الوارد:
تاريخه: ١٤٣٧/٠٤/٠١
المرفقات:

MA - 299881